التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته وهو الاسم المنقوص
المشار اليه بقوله **والضمة والكسرة في نحو القاضي** من كل اسم معرب اخره ياء
لازمة قبلها كسرة لثقلهما على الياء ثم اما ان يكون على صيغة الجمع المتناهي ك
جوار كان بالقيد رتبة الضمة والفتحة كجوار لما مر في المقصور والا لم تظهر الفتحة حينئذ
في حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فحملت محاملتها **ويسمى منقوصا** لانه
نقص منه بعض الحركات اولانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل هذا ما يقدر
في الاسماء واما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم الاول منهما وهو ما يقدر
فيه جميع حركاته بقوله **والضمة والفتحة في نحو زيد يخشى** ولن يخشى في
كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها والى الثاني منهما بقوله **والضمة في نحو
زيد يدعو ويقضي** من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما **وتظهر
الفتحة في** المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء **في نحو ان القاضي
لن يقضي ولن يدعو** لخفتها **تنبيه** قد مر ان من يقول بتقدير الحركات
في المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه
بحذف اخره والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركات وحذف الحرف للجازم
وهو مخالف لك للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير
بها وليس كذلك بل الحروف ايضا فانه تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف
للياء نحو مسلمي كما مر والنون في نحو لتضربانّ ولتضربُنّ ولتضربِنّ مطلقا
ولتضربُنْ ولتضربِنْ وصلا نبه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في
الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم
التقديري **فصل** في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه
ونصبه وجزمه **يرفع الفعل المضارع** اذا سلم من نوني التوكيد والاناث وكان
مع ذلك **خاليا من ناصب** ينصبه **وجازم** يجزمه **نحو يقوم** باجماع من النحاة
واما قول علي رضي الله عنه

محمد تفد نفسك كل نفس ... اذا ما خفت من شيء تبالا

فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب غير مستحقب بضرورة

ورابعه

ورابعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء ومن وافقه وهو الاصح وما قيل من ان
التجرد امر عدمي والرفع امر وجودي والعدم لا يكون علة للوجود ممنوع بل هو
الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل
في الوجودي بل يعمل لان هذا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل
غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه
قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **وينصب** المضارع بحرف واحد من حروف
اربعة بل احدها **بلن** وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة
لها على تأبيد النفي ولا تأكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل وهي
لتأكيد نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التأبيد ومحل الخلاف في
انها هل تقتضي التأبيد ام لا فيما اذا اطلق النفي او قيد بالتأبيد اما اذا قيد
بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر
ان من رد على الزمخشري في تأبيد النفي في نحو لا بد وشبهها مما فيه
تقييدها بغير التأبيد ليس على تحقيق في المسألة ورد ما ذهب اليه الزمخشري
بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على ان لن لتأبيد النفي اعتقاده
الباطل من ان الله تعالى لا يرى في الاخرة جعلنا الله من اهل الرؤية واما استفادة
التأبيد في نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله
ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتي للدعاء
ام لا فيه خلاف واختار في المغني الاول قال فيه وتأتي لن للدعاء وفاقا لجماعة
والحجة قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتُ لكم خالدًا خلود الجبال لا كما صرح في
الشرح وفي الاوضح خلافا له والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلي ولا يفصل
بينها وبين معمولها الا في ضرورة الشعر كقوله

لما رأيت ابا يزيد مقاتلا ... ادع القتال واشهد الهيجاء

و ثانيها **بكي المصدرية** لمشاركتها لها في العمل من غير شرط وعلامة
المصدرية تقدم اللام عليها نحو لكيلا تأسوا اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة
لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)